اسم المصدر: الرياض
التاريـــخ: 17-10-2008 رقم العـدد: 14725 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 10 رقم القصاصة: 1

الأمير نايف خلال استماعه للمداخلات

سمو وزير الداخلية يطلع على محتويات المعرض المصاحب

الأمير نايف يفتتح المعرض المصاحب

افتتح ندوة "حقوق الإنسان في التعليم العالي.. الأمن الفكري"

الأمير نايف: الجامعات لن تكون عاجزة عن تقديم فكر صالح يزيل الفكر الضال

لدينا ١٥ ألف منبر قادرة على توجيه الناس وهدايتهم إلى الصواب وتحذيرهم من الخطأ

استطعنا أن نثبت للعالم قدرة الأمن السعودي على مواجهة الأعمال الإجرامية الإرهابية

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 17-10-2008 | رقم العـدد: 14725 | رقم الصفحة: 2 | مسلسـل: 10 | رقم القصاصة: 2

مكة المكرمة – خالد عبدالله، خالد الجمعي:

• اكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ان أول الجهات المطلوب منها معالجة الأمن الفكري هي جامعاتنا وذلك لما فيها من كفاءات علمية وقدرات عملية مبيناً سموه ان عدد الجامعات الحكومية بالمملكة بلغ ٢٠ جامعة اضافة إلى الجامعات الخاصة وهذه الجامعات لن تكون عاجزة على ان تقدم فكراً علمياً صالحاً يستطيع ان يزيل الفكر الضال ويضع في مكانه فكراً صحيحاً مستمداً من كتاب الله وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم وهذا دفاعاً عن الإسلام أولاً وخاصة لأنه مستهدف في هذه السنوات من جهات متعددة.

وأكد سموه في مداخلات مع أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى على هامش ندوة «حقوق الإنسان في التعليم العالي.. الأمن الفكري» التي نظمتها جامعة أم القرى مساء يوم أمس الأول الاربعاء برعاية سموه ان المملكة مستهدفة ولكن الله عز وجل أعان على ذلك بفضل منه جل جلاله ثم بفضل التوجيهات الحكيمة والصائبة والحازمة من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ومن قدرات رجال الأمن بكافة مستوياتهم والذين استطاعوا بجدارة وبكفاءة تدعمها شجاعة مستمدة من الايمان بالله ان لا يصيبنا إلا ما كتب الله لنا وأكد ان الدماء ترخص في سبيل الله ثم في سبيل الوطن والحمد لله اثبت الواقع ان هناك قدرة أمنية وطنية سعودية اثبتت وجودها ومنعت الكثير من الأعمال الاجرامية الإرهابية التي تستهدف بلادنا العزيزة واستطعنا ان نثبت للعالم كله ان للأمن السعودي القدرة الفعلية لمواجهة هذا الفكر الضال وهذا بفضل من الله وعون منه وبما يتحلى به رجل الأمن من تضحية في سبيل الله ثم في سبيل الوطن.

وأوضح سموه ان المواطن هو رجل الأمن الأول مثل ما هو رجل الأمن مواطن قبل ان يكون رجل أمن فلنا ان نفتخر بتمسكنا بعقيدتنا والعض عليها بالنواجذ وان نفتخر بقيادتنا ونعتز بشعبنا شعب المملكة العربية السعودية بكل فئاته وفي كل مكان وكل منطقة وكل محافظة وكل قرية وكل مكان بأنه مواطن صالح قادر بعد الله ان يدافع عن بلاده وان يلتف حول قيادته داعماً للحق داحراً للشر مشيراً إلى ما يلقاه رجل الأمن من تعاون ودعم وتشجيع من جميع فئات الشعب السعودي مؤكداً ان هذا فخر لنا.

وقال سمو وزير الداخلية ان ما نطلبه من جامعاتنا هو الشيء الكثير فهي المؤهلة ان تعمل دراسات علمية تستطيع بواسطتها ان تزيل الأفكار الشاذة التي تسيء إلى الإسلام ولا تمت إلى الإسلام بأي صلة كانت وان على رأس هذه الجهات المطلوب منها محاربة الشذوذ الفكري كذلك هم علماؤنا الأجلاء وكان على رأسهم سماحة المفتي وقد أسهم في هذا بإسهام يشكر عليه ويطلب المزيد من ذلك كما ان لدينا في المملكة ١٥ ألف مسجد تقام بها صلاة الجمعة وكلها منابر قادرة على ان توجه الناس وتهديهم إلى الصواب وتحذرهم من الأخطاء.

وأضاف سموه يقول ولكن بما ان الجامعات هي مراكز علم ومراكز أبحاث مطلوب منها ومن رجالها ان يبذلوا الجهود المكثفة في تقديم دراسات فكرية تكون قادرة على إزالة كل فكر شاذ يسيء للدين والوطن وأملنا في الله أولا ثم بهم كبير ونرجو ان نجد وقريبا جدا دراسات قادرة ومتميزة نستطيع أن نعالج بها الشذوذ الفكري.

وأكد سموه ان الامن الفكري لا يقل ابدا عن الامن العام وعما يقوم به رجال الأمن العام مشيراً الى ان المطلوب من رجال العلم والفكر أن يقوموا بواجبهم في هذا المجال وان شاء الله ان ذلك سيتحقق وها نحن اليوم في احدى جامعاتنا الكبيرة نتطرق لهذا الأمر ونبين مجالات هامة فيما يأمرنا به كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم راجيا من الله التوفيق والسداد.

وأكد سموه ان الصلة بين الأمن والعلم صلة قائمة ولابد من أن تمارس فعلا لأن القدرة الأمنية التي تستند الى فكر صحيح بعيدا عن الخطأ هي بلاشك ستكون نتائجها في المستوى المطلوب لأنه لا يكفي أن يكون هناك فكر بدون امن ولا امن بدون فكر وانا اشد على هذا وكنا دائما وحتى قبل تزايد الإرهاب نكثف الاتصالات والعلاقة بين وزارة الداخلية وجميع الجامعات.

وقال سموه كما طالبنا في أمور متعددة إجراء أبحاث ودراسات في أي شأن من الشؤون التي تعنى بها وزارة الداخلية تعتمد على أسس علمية صالحة للتطبيق لأن الهدف هو سلامة الإنسان وذلك في إطار كلنا نعلم ونؤمن به وليس هناك أقوى ولا أصلح ولا أعظم من هذا المرجع هو كتاب الله عز وجل والسنة النبوية المطهرة وهذا كتاب انزل لإصلاح البشرية جميعاً وليس هناك شأن من شؤون الحياة حتى تعامل الإنسان مع نفسه إلا تطرقت إليه الشريعة الإسلامية الغراء ويزيدنا شرفا نحن كعرب ان القرآن نزل بلغة العرب وان النبي الكريم عليه الصلاة والسلام كان من أشرف بيوتات العرب وهذا شرف لنا جميعا يجعلنا في المقدمة.

وأوضح أن الإسلام قاد البشرية إلى الخير ولكن للأسف أصبح هناك تراجع حاد نرجو الآن أن نصلح شأننا كمسلمين في أوطاننا حتى نحقق الأمن والاستقرار لأمة الإسلام وصيانة جميع حقوقه وهذا هو الهدف وما سنعمل عليه وما نأمله من جامعاتنا أن تساهم في خدمة هذا الوطن العزيز الذي يعنى كل مواطن بصرف النظر عن مستواه العلمي أو بأي موقع كان فكلنا مواطنون نؤمن بالله عز وجل ونتمسك بالإسلام ديناً ومنهجاً وفكراً والإسلام يعيننا على الاستفادة من كل العلوم والتقنيات الحديثة وقد جاهد مؤسس هذه الدولة الملك عبدالعزيز في إدخال كل العلوم الحديثة الى هذه البلاد واستطاع أن يقنع أبناء هذا الوطن في الاستفادة من كل هذه الأمور حتى وصلت إلى المواجهات القتالية ولكن الحمد لله أن الجميع رجع إلى الحق فكان رحمه الله لا يريد إلا إحقاق الحق وأول ما اهتم به بعد توحيد هذا الوطن العزيز هو التعليم والأمن فإذا هذا أمر مقرر ومعروف منذ أن تأسست هذه الدولة وقد سار عليه جميع أبنائه ملوك هذا الوطن من الملك سعود رحمه الله إلى الملك عبدالله متعه الله بعمره وصحته وعاضده الأيمن سمو ولي عهده نرجو أن تجتمع كلمتنا على الحق والصواب وأن نجعل هدفنا الأول تمسكنا بعقيدتنا وخدمتنا لوطننا بشكل عام بدون تفريق أو تمييز.

وعن الدور المأمول من خطباء المساجد قال

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 17-10-2008 رقم العـدد: 14725 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 10 رقم القصاصة: 3

سموه سبق وأن تحدثت عن هذا وتم لقاء مع وزارة الشؤون الإسلامية وعلى رأسها معالي الشيخ صالح آل الشيخ وتحدثنا في هذا الأمر.

وطالبت جميع أئمة المساجد ان يقوموا بمسؤولياتهم في هذا المجال وهذا خير منبر يمكن ان يصدر منه التوجيه وايضاح ما يجب أن نتصف به وما يجب محاربته وإزالته وخطبة الجمعة لم توضع عبثاً أو لأمور ثانوية ولكنها تعالج ما بين جمعة وجمعة من احداث وتعيش الواقع فالأمل كبير والقدرة ممكنة ولكني أقول من موقع المسؤولية انه إلى هذه اللحظة لم يتحقق الدور المطلوب والجهد المطلوب من منابر المساجد وان كان ائمة الحرمين قد قاموا بواجبهم في هذا المجال شكراً لهم ما يقدمونه وراجياً ان يكونوا قدوة لجميع ائمة المساجد في المملكة.

وكان سمو وزير الداخلية قد رعى مساء أمس الأول حفل افتتاح ندوة «حقوق الإنسان في التعليم العالي.. الأمن الفكري» التي تنظمها جامعة أم القرى بقاعة الملك عبد العزيز التاريخية بالمدينة الجامعية بالعابدية في مكة المكرمة.

وكان في استقبال سموه بمقر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة ومعالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري ومعالي مدير جامعة أم القرى الدكتور عدنان بن محمد وزان.

وقام سمو وزير الداخلية بقص الشريط إيذانا بافتتاح المعرض المصاحب للندوة ثم تجول في أجنحة المعرض واستمع سموه إلى شرح مفصل عن ما يشتمل عليه من كتيبات ودراسات وأبحاث ونشرات ومطويات وصور ومعدات واليات تتعلق بموضوع الندوة من قبل المسؤولين عن المعرض والذي تشارك فيه عدة جهات منها جامعة أم القرى وجامعة نايف للعلوم الأمنية وأمانة العاصمة المقدسة وشرطة العاصمة المقدسة والدفاع المدني والدوريات الأمنية ومعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والأدلة الجنائية وغيرها من الادارت.

بعد ذلك توجه سموه إلى قاعة الحفل.

وبعد أن اخذ سموه مكانه في الحفل بدأت الندوة بالقرآن الكريم.

ثم ألقى مدير جامعة أم القرى الدكتور عدنان بن محمد وزان كلمة رحب فيها بسمو وزير الداخلية وبالحضور والمشاركين وعبر فيها باسمه وباسم منسوبي جامعة أم القرى عن سعادتهم وسرورهم بزيارة سموه ورعايته لهذه الندوة التي تتلمس الحاجات الملحة لبلد الأمن سلما وفكرا وسلوكا وعملا في جميع قطاعات المجتمع وعلى الأخص في الجامعات.

وشدد الدكتور الوزان على أن تحصين الفكر وتأمينه من أن تؤثر فيه التيارات الفكرية المنحرفة يعد من الأمور بالغة الأهمية بل يعد على رأس اولويات الدول العربية والإسلامية كونه يشكل الركيزة الأساسية لاستقرار الأمن ومدار الحياة المنتظمة والمتطورة فيها ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تحقيق الأمن الفكري الذي يوليه قادة الأمن في الدول العربية وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية أهمية قصوى لما للفكر من أهمية في السلوك وما يصدر عن الفرد من أفعال.

وأورد مدير جامعة أم القرى في كلمته بعض أقوال سمو وزير الداخلية عن الأمن في المملكة مفيدا أن جامعة أم القرى قد نجحت في تنفيذ يوم المهنة للطلاب الخريجين الذي تنتهجه في كل عام لتحقيق السعودة وأهداف الأمن الوظيفي والاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى حفظ الأمن العام بعيدا عن البطالة وافرازاتها السلبية على الشباب واستغلالهم ضد الوطن وأمنه.

بعد ذلك ألقيت كلمة المشاركين في الندوة ألقتها نيابة عنهم عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة صاحبة السمو الملكي الأميرة لولوه الفيصل نائبة رئيسة مجلس الأمناء والمشرف العام على كلية عفت الأهلية للبنات عبرت عن شكرها وتقديرها لسمو وزير الداخلية على رعايته لهذه الندوة مشيرة الى أهمية مثل هذه الندوة الفكرية الرائدة والمتخصصة لتفعيل الدور الفردي والمؤسسي في كل ما يتعلق بثقافة حقوق الإنسان والتأكيد على إنها مسؤولية وطنية يجب ان نهتم بها جميعا بدءا من الأسرة الى المدرسة منها الى جميع مؤسسات المجتمع التعليمية والتربوية والإعلامية وغيرها وذلك لضمان تنمية الفرد والمجتمع تنمية متوازنة يعرف المواطن من خلالها حقوقه ويطالب بها ويؤدي التزاماته ومسؤولياته تجاه وطنه ومجتمعه.

وشددت في كلمتها على أهمية حقوق الأمن الفكري ومسؤولياته حيث يعد التهاجس الأكبر لكل مجتمع في هذا العصر لأنه هو الذي يحمي عقول المجتمعات ويحفظها من الوقوع في الفوضى او الخروج عن حدود الحياء الفطري والشرعي ومن خلاله تستطيع المجتمعات الحفاظ على مكوناتها الثقافية لمواجهة التيارات الوافدة أيا كان مصدرها والحفاظ على العقل من الأطر الغريبة وصيانة مؤسساتها الثقافية من اكتساب منهجيات لا تتواءم مع هويتها الوطنية مشيرة الى أهم وسائل الأمن الفكري ومنها التركيز على الثقافة الأمنية وغرس المفاهيم الأمنية في عقول الناشئة وتعريف المجتمع بالدور الكبير الذي تقوم به الأجهزة الأمنية في سبيل الوقاية من الجريمة ومكافحة السلوك المنحرف.

واشارت سموها الى اهمية التنسيق والتعاون المستمر بين المؤسسات التعليمية بعضها ببعض والمنظمات الامنية في تحديد خططها الوطنية واستراتيجيتنا في مجال ثقافة حقوق الانسان والامن الفكري ومن ثم عليهم اخذ زمام المبادرة الضرورية لتحقيقه في اطار محورين اساسيين يركز اولهما على اهمية التعارف والتعاون الانساني في تحقيق الامن الفكري وثانيهما يركز على اهمية المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الثقافي والامني.

ورأت سموها ان الأمن الفكري هو رصيد الامة في مواجهة الحياة بجميع صنوفها وهو أساس ثقافة حقوق الانسان والقاعدة التي ينطلق منها التوازن الفردي والاجتماعي بين مسؤولية الانسان وحقوقه.

وبينت سموها انه من هذا المنطلق ينبغي على المجتمعات كافة وضع الخطط المدروسة التي تحقق وعي الفكر الامني والتنسيق في ذلك مع مؤسسات المجتمع المختلفة عامة ومؤسساته التعليمية خاصة لغرسه في برامجها التربوية ومناهجها الدراسية.

بعد ذلك القى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية كلمة عبر فيها عن سروره ان يلتقي بهذا الجمع الكريم في أطهر بقاع الأرض مكة المكرمة وفي رحاب جامعة ام

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 17-10-2008 رقم العـدد: 14725 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 10 رقم القصاصة: 4

القرى التي نتطلع ان يكون لها بإذن الله من اسمها وافر النصيب.

وقال سموه «نلتقي في ندوة تكتسب أهميتها من أهمية موضوعها وأبعاده الأمنية والإنسانية والتعليمية والفكرية.. ندوة حقوق الإنسان في التعليم العالي.. الأمن الفكري».

وأضاف سموه يقول «أن طرح مثل هذه القضايا والموضوعات التي تتعلق بحقوق الإنسان في التعليم او كافة شؤون حياته لايعني ان مجتمعنا يجهل هذه الحقوق او ينتقصها كما تروجه الحملات الدعائية المغرضة ولكننا نطرح هذه الموضوعات للنقاش على أساس تبيان الواقع الذي تعيشه هذه البلاد المباركة في ظل تطبيقها لشريعة الإسلام التي قام عليها أساسها والتي ضمنت حماية مقومات حياة الإنسان وكرامته ووجوده في ضروراتها الخمس الدين والنفس والعقل والعرض والمال وهي مقومات أساسية بها تستقيم حياة الإنسان ويتوفر أمنه واستقراره».

وواصل سمو وزير الداخلية يقول «ان قضية الأمن الفكري قضية حيوية ومهمة باتت تشغل بال العلماء والمفكرين وحماة الأمن في العالم وذلك في ظل انتشار الجريمة وبروزها كظاهرة اجتماعية عامة في كل المجتمعات البشرية على اختلاف ثقافاتها ونظمها الاجتماعية ومرجعياتها وقيمها يغذيها ما ظهر من مستجدات اجرامية صاحبت التقدم التقني والعلمي مما شكل تحديا كبيرا للمختصين في مكافحة الجريمة والانحراف لتقديم تفسير علمي لهذا النمط من الجرائم.. الامر الذي اوجب قيام تعاون وثيق بين المؤسسات الامنية والمؤسسات التعليمية لتحليل وتفسير هذه المتغيرات الحديثة وذلك من خلال البحث والاستقصاء لأسبابها ومخاطرها وطرق مواجهتها والتعامل معها في بعدها الفكري والمادي.. وهو تعاون تسعى الى تحقيقه اجهزة الامن في اطار تطوير برامجها واليات عملها وفي سبيل مواجهة الانماط المستجدة من الجريمة لتكون محيطة بكل ابعادها وقادرة على استيعابها والتصدي لها من خلال منهجية امنية علمية تحول دون وقوعها وتحد من اضرارها إذا وقعت لاسمح الله».

واضاف سموه يقول «لقد واجهت المملكة ظاهرة الإرهاب والانحراف الفكري الدخيل على مجتمعنا بكل شجاعة واقتدار في ظل بروز مجرم المعلومة.. وعولمة الجريمة.. والجريمة عن بعد والجرائم بلا حدود.. وجريمة الفكر المنحرف».

وأكد سمو وزير الداخلية ان الجهود الامنية السعودية في مواجهة العمل والفكر الارهابي حظيت على الدوام باهتمام وتقدير محلي واقليمي ودولي.

وقال سموه «نحمد الله على أن ما تحقق من نجاح وسوف يتحقق بإذن الله على الدوام لهذه الجهود كان فيه حماية لهذا الدين الحنيف وتبيانا لسماحته وعدله وانسانيته وانه دين يحارب الغلو والتطرف والارهاب.. في ظل ما واجهه الاسلام والمسلمون من حملات خارجية مغرضة».

وشكر سموه في ختام كلمته القائمين على هذه الندوة جهودهم المخلصة مسؤولين ومنتسبين كما شكر سموه الحضور و كل من شارك في اعمال هذه الندوة سائلا الله تعالى ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح انه ولي ذلك والقادر عليه.

عقب ذلك فتح باب الحوار والمداخلات مع سمو وزير الداخلية فيما يتعلق بموضوع الندوة.

ثم سلم سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز الدروع التذكارية والشهادات التقديرية للمكرمين والمشاركين في الندوة.

وفي الختام تسلم سمو وزير الداخلية هدية تذكارية بهذه المناسبة من مدير جامعة أم القرى.

وقد أقيمت في وقت سابق من أمس الأول على هامش الندوة ثلاث جلسات علمية عن حقوق الإنسان في التعليم العالي حيث كانت الجلسة الأولى بعنوان «ثقافة حقوق الإنسان والأمن الفكري» ورأسها الدكتور محمد بن سعد السالم وشارك فيها نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الوطنية الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين وعضو مجلس الشورى عضو جمعية حقوق الإنسان الوطنية الدكتور علي بن عباس الحكمي.

اما الجلسة الثانية فكانت بعنوان: «العلاقة الفكرية بين الطالب وعضو هيئة التدريس» ورأسها الدكتور راشد الراجح وشارك فيها عضو مجلس الشورى رئيس جمعية حقوق الإنسان الوطنية الدكتور بندر بن محمد حجار وعضو جمعية حقوق الإنسان الوطنية الدكتور زهير بن عواض الألمعي فيما كانت الجلسة الثالثة بعنوان «الوعي الثقافي والفكري بحقوق الإنسان» ورأسها رئيس جامعة نايف للعلوم الأمنية الدكتور عبد العزيز بن سعيد بن صقر الغامدي وشارك فيها عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عثمان المنيع وعضو مجلس الشورى سليمان بن عواض الزايدي وعضو جمعية حقوق الإنسان الوطنية الدكتورة سبيلة بنت زين العابدين.

جانب من الحضور